

ضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني – لبنان

الهيئة العضو في منتدى مؤسسة التدريب الأوروبية:
المديرية العامة للتعليم المهني والتقني

مارس 2020



Quality Assurance Forum

منتدى مؤسسة التدريب الأوروبية لضمان الجودة في مجال التعليم
والتدريب المهني



تتحمل المؤسسة الأوروبية للتدريب وحدها المسؤولية عن محتويات هذه الدراسة ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

© European Training Foundation, 2021

Reproduction is authorised, provided the source is acknowledged.

جدول المحتويات

4	1. مقدمة
4	1.1. السياق الوطني
4	1.2. الإحصاءات
5	1.3. نظام التعليم والتدريب المهني
7	2. ضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني
7	2.1. نظرة عامة
7	2.2. معلومات عامة عن ضمان الجودة على مستوى نظام التعليم والتدريب المهني
7	2.3. ضمان الجودة المتعلق بالمجالات الرئيسية للتعليم والتدريب المهني
9	3. ضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني: نقاط القوة، التطورات، الاحتياجات
9	4. مثال على الممارسات الجيدة

1. مقدمة

1.1. السياق الوطني

ينتمي لبنان لمجموعة الدول ذات الدخل أعلى من المتوسط، ولديه أحد أعلى ناتج محلي إجمالي للفرد الواحد في المنطقة، حيث يبلغ: 13,058 دولار أمريكي في 2018. ورغم ذلك، يعيش ثلث سكانه تحت خط الفقر. وقد أسهم الصراع الدائر في سوريا بشكل كبير في هذا الوضع بإضافة 1.5 مليون سوري مسجل إلى 450,000 لاجئ فلسطيني الموجودين بالفعل؛ ما يجعل لبنان البلد الذي يضم أكبر عدد من اللاجئين مقابل كل فرد في العالم.

يتميز لبنان بتكوينه السياسي الفريد: توازن القوى بين مختلف الجماعات الدينية. تطالب الاحتجاجات المستمرة التي تجمع بين مظالم سياسية واقتصادية بإسقاط النظام السياسي الطائفي في البلاد. وقد بدأت ما تسمى بالثورة في أكتوبر 2019 وبعد ثلاثة أسابيع، استقالت الحكومة؛ واعتباراً من فبراير 2020، تشكلت حكومة جديدة ونالت ثقة البرلمان.

تُميز سوق العمل معدلاتاً توظيف منخفضة، ومشاركة محدودة من القوى العاملة (خاصة الشباب والنساء)، وقطاع غير رسمي كبير أخذ في التزايد، وتدفق عالٍ للعمال الأجانب واللاجئين، وعدد كبير من اللبنانيين المهرة الذين يبحثون عن عمل في الخارج ويحصلون عليه.

1.2. الإحصاءات

الجدول 1. عدد السكان

حجم السكان	حجم (بالنسبة المئوية) الشباب من السكان (15-24)
2010	4,953,061
2014	6,262,410
2018	6,848,925

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي: تقديرات تستند إلى توزيعات العمر/الجنس في توقعات سكان العالم الصادرة عن شعبة السكان بالأمم المتحدة: مراجعة 2019.

الجدول 2. العمالة

معدل العمالة (فوق 15)	معدل عمالة الشباب (من 15 إلى 24)
2012	44.7
2018	43.3 ¹

ملاحظات: 1. حسابات منتدى مؤسسة التدريب الأوروبية؛ 2. الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة لعام 2019.

المصدر: لجنة تطبيق المعايير (CAS) بالتعاون مع منظمة العمل الدولية.

الجدول 3. التحصيل العلمي للسكان النشطين (النسبة المئوية لمن في سن 15 عاماً فأكثر)

منخفض	متوسط	مرتفع
2012	66.5	15.3
	17.9	

ملاحظات: منخفض: التصنيف الدولي الموحد للتعليم 0-2؛ متوسط: التصنيف الدولي الموحد للتعليم 2-4؛ مرتفع: التصنيف الدولي الموحد للتعليم 5-8. المصدر: يوروستات.

الجدول 4. المشاركة في التعليم والتدريب المهني (الطلاب في البرامج المهنية كنسبة مئوية من إجمالي طلاب المدارس الثانوية العليا، المستوى 3 من التصنيف الدولي الموحد للتعليم)

التعليم الثانوي العالي (التصنيف الدولي الموحد للتعليم 3)، التعليم والتدريب المهني	
27.4	2010
27.2	2014
25.9	2018

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء

الجدول 5. الإتفاق على التعليم العام والتعليم والتدريب المهني

الإتفاق على كل التعليم (بما في ذلك التعليم والتدريب المهني) وفق التصنيف الدولي الموحد للتعليم 3-4 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	
1.6	2010
2.2	2012

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء

1.3. نظام التعليم والتدريب المهني

الحوكمة والإدارة

المديرية العامة للتعليم المهني والتقني التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي هي صانع القرار الوحيد، وترصد جميع المشكلات المتعلقة بالتعليم والتدريب المهني باستثناء بعض دورات التدريب المهني القصيرة التي تتولى مسؤوليتها وزارة العمل والمؤسسة الوطنية للاستخدام. وعلى وجه الخصوص، تتحمل المديرية العامة للتعليم المهني والتقني مسؤولية تطوير نظام التعليم المهني بأكمله لضمان صلته باحتياجات سوق العمل والسياق الاقتصادي، وإدارة مدارس ومعاهد التعليم والتدريب المهني، ومراقبة جميع مقدمي الخدمات من القطاع الخاص.

تم إنشاء مجلس أعلى للتعليم المهني والتقني يتكون من ممثلين عن مختلف الوزارات والمنظمات المحلية والاقتصادية لتقديم المشورة لوزارة التربية والتعليم العالي حول السياسات وخطط التنمية الاستراتيجية واللوائح والميزانيات؛ ومع ذلك، لم يبذل إن كان لذلك أثر بالغ حيث لم يجتمع إلا مرة واحدة عام 2018.

يبقى نظام التعليم والتدريب المهني مركزياً للغاية مع القليل من الاستقلالية الممنوحة للمدارس أو المنظمات المعنية المشاركة في تشكيل النظام. الحوكمة والتمويل والترتيبات المؤسسية والتنسيق بين الجهات الفاعلة هي التحديات الرئيسية التي تواجه فعالية قطاع التعليم والتدريب المهني في لبنان وتطويره.

التمويل

الموازنة العامة هي مصدر التمويل الرئيسي للتعليم والتدريب المهني العام، الذي تسيطر على إدارته المديرية العامة للتعليم المهني والتقني. وتشمل مصادر التمويل الثانوية الرسوم الدراسية ورسوم الامتحانات التي تحصلها المدارس، بالإضافة إلى تبرعات المنظمات الوطنية والدولية.

من خلال تقارير سنوية، يقدم مديرو مدارس التعليم والتدريب المهني ميزانياتهم السنوية إلى جانب متطلباتهم من خلال نماذج بنود الميزانية القياسية. وبمجرد تجميع كل الطلاب، تقوم المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بدمجها وتقديمها إلى الوزارة، والتي تصيف بدورها بعض التعديلات عليها حسب ما هو مطلوب وترسلها إلى مجلس الوزراء للموافقة النهائية عليها.

الأطر التنظيمية

شكل تطوير إطار إستراتيجي وطني للتعليم والتدريب المهني والتقني وتبنيه في لبنان (الإطار الإستراتيجي الوطني 2018-2022) أحد أهم المعالم الرئيسية للحكومة في إطار جهودها لتحسين نظام التعليم والتدريب المهني والتقني. وتركز الإستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسية: (1) تحسين الوصول وتقديم الخدمات؛ و(2) تعزيز جودة تقديم التعليم والتدريب المهني والتقني وصلته بسوق العمل؛ و(3) تحسين حوكمة التعليم والتدريب المهني والتقني ونظمه.

وكانت الإستراتيجية نتيجة لمجموعة واسعة من المشاورات التي شملت مجموعة متنوعة من أصحاب المصالح من القطاع العام (الوزارات، والمؤسسات ذات الولاية في التعليم والتدريب المهني)، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

تم تطوير خطة عمل المديرية العامة للتعليم المهني والتقني على أساس الإطار الإستراتيجي الوطني، بقيادة وزارة التربية والتعليم العالي، والمديرية العامة للتعليم المهني والتقني، وبدعم من المنظمات الدولية (مثل المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي - GIZ، واليونيسيف، ومنظمة العمل الدولية والمعهد الأوروبي للتعاون والتنمية (IECD)). والخطة حاليًا في انتظار مصادقة المدير العام عليها.

أنواع المؤسسات الرئيسية التي تقدم الخدمات

إحدى الخصائص التي تميز نظام التعليم والتدريب في لبنان ارتفاع نسبة مقدمي الخدمات من القطاع الخاص: حيث 60% من مدارس التعليم والتدريب المهني تتبع القطاع الخاص. ويوجد نوعان من مقدمي الخدمات التابعين للقطاع الخاص هما: المدارس غير الربحية والمدارس الربحية. وتدير مدارس التعليم والتدريب المهني الخاصة غير الربحية بشكل رئيسي المنظمات غير الحكومية الخيرية والعامة في مجال الخدمة الاجتماعية. وهذه المنظمات غير الحكومية تتميز بطابع مجتمعي في الغالب، مع روابط منطوقية ودينية قوية. لقد ظلت المنظمات غير الحكومية تتولى تطور هذا القطاع منذ الخمسينيات، حتى قبل إنشاء المديرية العامة للتعليم المهني والتقني.

يتركز العدد الأكبر من مدارس التعليم والتدريب المهني الخاصة الهادفة للربح حول المدن ومراكز التجمعات السكانية الرئيسية، وتوفر تدريبًا عالي التنافسية. ويتبع بعضها شبكات أوروبية أو من أمريكا الشمالية، ويقدم درجات وشهادات معترفًا بها دوليًا ومضمونة من أنظمة مراقبة الجودة وبيانات الاعتماد المعترف بها.

أنواع الخدمات المقدمة/البرامج الرئيسية

يعتمد توفير التعليم والتدريب المهني والتقني بشكل رئيسي على المدارس في لبنان. يوجد نظام مزدوج كشعبة منفصلة تؤدي إلى مؤهل معين.

المؤهلات الرئيسية حسب مستويات التصنيف الدولي الموحد للتعليم

يوفر نظام التعليم والتدريب المهني الرسمي في لبنان المؤهلات التالية:

- التكميلية المهنية: متاحة للطلاب الذين أكملوا السنة الأولى من التعليم العام المتوسط (المسار المهني). وهي يناظر تصنيف المستوى الثاني من التصنيف الدولي الموحد للتعليم.
- البكالوريا الفنية: تُمنح للطلاب في المستوى المتوسط أو حاملي شهادة تكميلية مهنية (المسار التقني). وهي تناظر المستوى الثالث من التصنيف الدولي الموحد للتعليم.
- الامتياز الفني: وهو يُقدّم لحاملي شهادة التعليم الثانوي (المسار التقني). وهو يناظر المستوى الرابع من التصنيف الدولي الموحد للتعليم.
- الإجازة الفنية: وتُقدّم لحاملي امتياز الامتياز الفني (المسار التقني). وهي تناظر المستوى الرابع من التصنيف الدولي الموحد للتعليم.
- الإجازة التعليمية الفنية: لأولئك الذين يستوفون شروط الحصول على الامتياز الفني. وهي تناظر المستوى الرابع من التصنيف الدولي الموحد للتعليم.

2. ضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني

2.1. نظرة عامة

لا يزال التعليم والتدريب المهني يفتقد إلى نظام شامل لضمان الجودة، على الرغم من الجهود التي بذلتها السلطات الوطنية المعنية مؤخرًا. باستثناء التدريب المهني "المعجل"، تعتمد المديرية العامة للتعليم المهني والتقني ومقدمي وبرامج التعليم والتدريب المهني من خلال لجنة مخصصة تتحقق من تنفيذ البرامج الرسمية بالإضافة إلى المنشآت والأجهزة. يحتاج مقدمو التعليم والتدريب المهني من القطاع الخاص إلى اعتماد المديرية العامة للتعليم المهني والتقني لمزاولة عملهم ويجب أن يتبعوا برامجها. يجب على الطلاب في التعليم والتدريب المهني العام والخاص خوض الامتحانات الوطنية التي تُقرها المديرية العامة للتعليم المهني والتقني.

يتزايد الوعي بأهمية ضمان الجودة والالتزام بها تجاه عدد من المبادرات التصاعدية التي يبرز فيها ضمان الجودة بشكل كبير.

2.2. معلومات عامة عن ضمان الجودة على مستوى نظام التعليم والتدريب المهني

يعد ضمان الجودة وسيلة لاعتماد البرامج ومقدمي الخدمات، وبالتالي وسيلة لمراقبة توفير التعليم والتدريب المهني على مستوى النظام والمدرسة. بينما على مستوى النظام، تفقد الدولة وسيلة كهذه لمراقبة نظام التعليم والتدريب المهني الشامل وجوانبه الرئيسية. جدير بالذكر أن نقص البيانات لا يساعد في التغلب على ذلك.

2.3. ضمان الجودة المتعلق بالمجالات الرئيسية للتعليم والتدريب المهني

الدليل - الإحصائيات والأبحاث والتطوير

يعاني لبنان من نقص خطير في البيانات على جميع المستويات. بيانات وأرقام سوق العمل نادرة وغير مكتملة وقديمة، وبمقتضى ومتناقضة في بعض الحالات. فقد أجري آخر إحصاء رسمي عام 1932. وقد أجريت إحصاءات غير رسمية أخرى، على سبيل المثال في عام 1956، ولكن لم يتم نشر النتائج حفاظاً على الإجماع السياسي الهش بين مختلف الطوائف الدينية.

من المهم ملاحظة أن منظمة العمل الدولية قد أنهت مؤخرًا - بالاشتراك مع لجنة تطبيق المعايير - مسحاً للقوى العاملة، ممولاً من الاتحاد الأوروبي. في نهاية عام 2019، وفرت اللجنة النتائج الرئيسية الأولية من مسح القوى العاملة الذي أجري في عامي 2018 و2019. ولم يتضح بعد أنه سيكون ممارسة منتظمة.

لا يوجد حتى الآن نظام لمعلومات سوق العمل، كما تفتقر المؤسسة الوطنية للاستخدام إلى القدرة البشرية والمالية على جمع البيانات عن الباحثين عن وظائف أو الوظائف الشاغرة أو استيعاب سوق العمل أو حتى تسجيل الباحثين عن وظائف. كان يمكن لنظام جمع البيانات المنهجي لتتبع قدرة استيعاب سوق العمل وتحليل الاتجاهات أن يسمح بمطابقة أفضل بين الطلب في سوق العمل والعرض من الخريجين؛ ما يجعل من الممكن سد النقص في المهارات وعدم تطابق المهارات بشكل صحيح، وتوجيه مناهج التعليم والتدريب المهني حسب احتياجات سوق العمل، وتيسير الانتقال من المدرسة إلى العمل.

يُعيق نقص البيانات والافتقار إلى البيانات الدقيقة في قطاع التعليم والتدريب المهني تخطيط السياسات والمقاييس وتنفيذها ومراقبتها بالطريقة نفسها.

ضمان الجودة ودورة التأهيل

تدير المديرية العامة للتعليم المهني والتقني تطوير مناهج ومؤهلات التعليم والتدريب المهني وتنفيذها. يتبع مقدمو التعليم والتدريب المهني من القطاعين العام والخاص لوائح مركزية بشأن المناهج والامتحانات والمؤهلات الوطنية. يقدم انتشار الجامعات الخاصة والمنظمات غير الحكومية برامج مماثلة، وكلها تقدم شهادات عند اجتياز الدورة. عادة ما تكون مقاييس الجودة لمؤهلات المديرية العامة للتعليم المهني والتقني أقل من نهج ضمان الجودة، وبصرف النظر عن المشاريع الفردية التي يقودها مانحون، فإن الشركاء الاجتماعيين لا يشاركون بشكل كامل في تدابير ضمان الجودة المتعلقة بالمؤهلات. وبشكل عام، فالامتحان الوطني هو الآلية الرئيسية لمراقبة معايير المؤهلات.

تُطبق إجراءات ضمان الجودة الدنيا على مؤهلات التعليم والتدريب المهني. يستخدم التصنيف العربي الموحد للمهن على أساس مخصص. في عام 2015، عملت منظمة العمل الدولية مع المؤسسة الوطنية للاستخدام ووزارة العمل لتطوير نظام تصنيف مهن موحّد بهدف تطوير سياسات سوق العمل. ولا يزال الاقتراح بانتظار قرار نهائي.

بدأ تطوير الإطار الوطني للمؤهلات في لبنان في عام 2012. ولكن، بعيدًا عن العمل التقني الذي تدعمه الجهات المانحة، وعلى الرغم من الحصول على التأييد الرسمي، ظل هذا الإطار في مرحلة التظهير لفترة طويلة بسبب الافتقار إلى التدابير القانونية/المؤسسية ومشاركة أصحاب المصالح.

ومن التطورات المهمة في هذا المجال القرار رقم M/2019/374، الصادر عن وزارة التربية والتعليم العالي لاعتماد الإطار الوطني للمؤهلات في لبنان للتعليم والتدريب المهني على ستة مستويات. حدد القرار الرسم البياني بما في ذلك مختلف مستويات وأوصاف التعلم في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني إلى جانب مراقبة المخططات وفقًا لتلك المشار إليها في الإطار الإستراتيجي الوطني، استنادًا إلى العمل المشترك بين اليونيسف، والمديرية العامة للتعليم المهني والتقني وجهة تنسيق التعليم والتدريب المهني والتقني في وزارة التربية والتعليم العالي. كان من المفترض أن يبدأ تطبيق الإطار في العام الدراسي 2020/2019.

ضمان الجودة وتقديم التعليم والتدريب المهني/المؤسسات التي تقدم التعليم والتدريب المهني

تعتمد المديرية العامة للتعليم المهني والتقني ومفري وبرامج التعليم والتدريب المهني، وتشرف على مدارس التعليم والتدريب المهني التابعة للقطاع العام. ويراقب الالتزام باللوائح تفتيش محدود. مقاييس الجودة المعتمدة تبقى تقليدية تركز على المراقبة أكثر من كونها محاولة حقيقية لتحسين النتائج من خلال منهج يهدف إلى ضمان الجودة. لا يوجد نظام مراقبة فعال لتقييم البرامج التي يجري تدريبها، وتسلط الضوء على جوانب التحسين المحتملة.

يُجري مقدمو خدمات التعليم والتدريب المهني العام تقييمًا داخليًا سنويًا، حيث تطلب المديرية العامة للتعليم المهني والتقني تقريرًا سنويًا بالأنشطة المنفذة والمعدات المشتركة والاحتياجات المحددة وتقييمًا عامًا لأداء المعلمين. ومع ذلك، لا تُسهم تقارير التقييم التي تُرسل إلى المديرية العامة للتعليم المهني والتقني في المراقبة المنتظمة لنظام التعليم والتدريب المهني أو كل مدرسة/معلم على حدة.

يخضع مقدمو التعليم والتدريب المهني الجدد، التابعون للقطاع العام والخاص، للموافقة على مراحل، من معالجة بناء البنية التحتية إلى المناهج الدراسية. ويراقب الالتزام بلوائح الوزارة تفتيش محدود.

تتمتع الأعداد الكبيرة من مقدمي التدريب التابعين للقطاع الخاص باستقلالية الإدارة والتمويل، لكنها تحتاج إلى اعتماد المديرية العامة للتعليم المهني والتقني (بشكل رئيسي، فحص المنشآت والأجهزة) للعمل، ويجب أن تستخدم البرامج الوطنية، وتدخل الطلاب في الامتحانات الوطنية، وتحصل على موافقة المديرية العامة للتعليم المهني والتقني لتعيين مدير. وبمجرد الاعتماد، لا يوجد أي بند آخر ينص على التفتيش. لا يوجد تقييم داخلي رسمي للبرامج المقدمة أو لأعضاء هيئة التدريس.

ضمان الجودة ومعايير مؤهلات معلم/مدرّب التعليم والتدريب المهني والتطوير المهني المستمر

تماشيًا مع القوانين واللوائح المتعلقة بتعيين الموظفين العموميين، يتعين على معلمي التعليم والتدريب المهني والتقني اجتياز اختبار وطني يضعه مجلس الخدمة المدنية لتعيينهم أو توظيفهم. وبمجرد نجاح المعلمين فيه، يصبحون موظفين بدوام كامل كجزء من نظام الموارد البشرية في مجال التعليم المهني والتقني ويتلقون عقدًا بدوام كامل.

لملاء فجوات التوظيف، يتم تعيين معلمين بدوام جزئي أو بالتعاقد من قبل مديري المدارس. لا يوجد إطار قانوني لتنظيم توظيف معلمي التعليم والتدريب المهني والتقني على أساس تعاقد، وبالتالي لا توجد متطلبات مسبقة أو معايير يخضع لها اختيار المعلمين. يشكل المعلمون بدوام جزئي غالبية ساعات التدريس (حوالي 90% في 2018/2017).

يتم إجراء تقييم سنوي للمعلمين بشكل منهجي، لكنه ليس فعالًا للغاية. حيث تحكم طريقة التقييم عوامل نوعية وشخصية بشكل أكبر، وغالبًا ما يجريها مديرو المدارس، بناءً على وجهات نظر المقيمين وأخذ عوامل طرق التدريس والتفاعل والالتزام بالمنهج الدراسي بشكل عام بعين الاعتبار. يتم توثيق جميع التقييمات وإرسالها إلى المديرية العامة للتعليم المهني والتقني مع تقارير سنوية أخرى؛ ومع ذلك، لا يتم اتخاذ قرار بشأن المعلمين الذين يتلقون تقييمات جيدة أو سيئة بشكل بارز.

مؤسسة التدريب الوطنية للتعليم التقني هي المؤسسة الرسمية المسؤولة عن تدريب وتخريج المعلمين للتعليم والتدريب المهني. ومع ذلك، فإن المؤسسة غير قادرة حاليًا على أداء دورها بسبب محدودية القدرة المالية وتوافر المدربين المؤهلين لتنفيذ برامج التدريب للمعلمين، وخاصة في المواد التقنية.

3. ضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني: نقاط القوة، التطورات، الاحتياجات

ينتظر الإطار الوطني للمؤهلات في لبنان التنفيذ الكامل على الرغم من التقدم المشار إليه أعلاه.

تتضمن خطة العمل للتعليم والتدريب المهني - التي تنتظر حاليًا اعتماد المديرية العامة للتعليم المهني والتقني - تدابير لتوظيف المزيد من المعلمين/المدرّبين ذوي الخبرة العملية ذات الصلة، وإدخال برامج التدريب المستمر.

لضمان جودة التعليم والتدريب المهني، يجب القيام بما يلي:

- تطوير نهج/إطار لضمان الجودة لنظام التعليم والتدريب المهني وتوريده وتنفيذه؛
- تطوير أنظمة معلومات عرض/طلب فعالة مع آليات تقديم ملاحظات لتحسين نظام التعليم والتدريب المهني؛
- تحديث مناهج/مؤهلات التعليم والتدريب المهني (البكالوريا الفنية جارية، وتم الانتهاء من الامتياز الفني بالفعل) لتلبية الطلب في سوق العمل وإنشاء آليات للمشاركة الفعالة للشركاء الاجتماعيين في تحديد الاحتياجات من المهارات، وبخاصة في ضوء عملية تحديث المناهج الجارية حاليًا؛
- تطوير آليات ضمان الجودة المتعلقة باحتياجات التدريب وبناء القدرات المستمر للعاملين في مجال التعليم والتدريب المهني؛
- زيادة الاستقلالية والمساءلة لمقدمي التعليم والتدريب المهني التابعين للقطاع العام.

4. مثال على الممارسات الجيدة

يوجد قسم مخصص على مستوى المديرية العامة للتعليم المهني والتقني لجمع المعلومات/الإحصاءات، ويمكن مراجعة البيانات، لكن ذلك على الورق فقط.

تعتمد المديرية العامة للتعليم المهني والتقني مقدمي التعليم والتدريب المهني وبرامجه. يُجري مقدمو خدمات التعليم والتدريب المهني العام تقييمًا داخليًا سنويًا. حيث تجمع المديرية العامة للتعليم المهني والتقني التقارير السنوية بالأنشطة المنفّذة - والمعدات المشتراة والاحتياجات المحددة وتقييمًا عامًا لأداء المعلمين - وتقيّمها.

Where to find out more

Website

www.etf.europa.eu

ETF Open Space

<https://openspace.etf.europa.eu>

Twitter

[@etfeuropa](https://twitter.com/etfeuropa)

Facebook

facebook.com/etfeuropa

YouTube

www.youtube.com/user/etfeuropa

Instagram

instagram.com/etfeuropa/

LinkedIn

linkedin.com/company/european-training-foundation

E-mail

info@etf.europa.eu